

الآثار الاقتصادية للضريبة الكمركية في الإمارات العربية المتحدة

محمد بشير الكتبي *

المستخلص

ظهرت منذ نهاية التسعينات من القرن العشرين محاولات لإلغاء الضريبة الكمركية في دول مجلس التعاون الخليجي، رغم وجود فوائد اقتصادية متعددة وكبيرة للضريبة الكمركية، لذا نهدف بهذا البحث التأكيد على الآثار الاقتصادية للضريبة الكمركية. وقد اخترنا دولة الامارات العربية كدولة تمثل نموذج لدول مجلس التعاون خاصة وللدول النامية عامة لكونها بمستوى الوسط من حيث التقدم الاقتصادي والتنمية وعدد السكان ايضا.

ان الآثار الاقتصادية للضريبة الكمركية تتمثل بأغراضها التي تحقق فوائد متعددة يفترضها الاقتصاديون، ابرزها تمويل الموازنة الحكومية للدولة، توجيه الاستثمارات والصادرات للبضائع والخدمات لدعم الميزان التجاري، تشجيع الصناعة الوطنية لزيادة الصادرات من منتجاتها، زيادة القيمة المضافة والنتاج القومي الاجمالي، منافسة المنتجات الوطنية للصناعة الاجنبية، وأخيرا توجيه الاستهلاك المحلي للمنتجات الاجنبية المستوردة.

لتأكيد الآثار الاقتصادية للضريبة الكمركية في الحصول على الفوائد المتأتية من تحقق اغراضها حللنا بيانات على مستوى دولة الامارات العربية المتحدة للسنيين 91-96 وبعضها للسنة 1998، وذلك حسب توفرها. واستخدمنا في التحليل اسلوب السلاسل الزمنية ومعامل ارتباط "سبيرمن" لكافة العلاقات واسلوب الاهمية النسبية للأخيرة منها. ظهرت نتائج البحث لتأييد ما افترضه الاقتصاديون من الفوائد المتأتية من الضريبة الكمركية، حيث استندنا على نتائج التحليل لصياغة استنتاجات البحث وتوصياته.

* مدرس مساعد/ الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد/قسم ادارة الاعمال

مقبول للنشر بتاريخ 2008/6/25

Abstract

In the late ninetieths of the twentieth century some attempts appeared to omit the costume taxes in the Gulf Coordinating Board states in spite of the existence of many economic advantages which come from custom taxes. Therefore, the aim of this research is limited to emphasize the advantages of the economic effects of custom taxes in the United Arab Emirates as it is a sample of the Gulf and developing countries in relating to its economic and development levels.

There are several objectives of imposing custom taxes proposed by economists, the main objectives are:

Financing government budget, directing the imports and exports of goods and services to support trade balance, encouraging domestic manufacturing to increase the exports of its products, to fulfill industry specialization, to increase value added and gross national product, to compete with the foreign products, and finally to direct the domestic consumption of imported foreign goods.

In this research I display the custom taxes objectives briefly, and test their data in UAE during the years 1991- 1996 and the last objective in 1998. I analyzed all those data by time series method and by spearman correlation coefficient and the last objective by proportional importance method. The research indicators emphasized the advantages achieved of custom taxes imposed in UAE, so the conclusions and the recommendations of this research are written depending on those research indicators.

المقدمة:

تتعرض الكثير من الدول النامية الى ضغوط ما يسمى بحرية التجارة، تلك الضغوط التي تؤدي الى ازالة الضريبة الكمركية على السلع المستوردة والمصدرة بحجة انها تعوق من حرية انتقال السلع من دولة لأخرى، سواء كانت تلك السلع انتاجية ام استهلاكية، ضرورة ام كمالية، نافعة ام ضارة للمجتمع. متحدين بذلك اغراض فرض الضريبة وما تحققه تلك الاغراض من فوائد اقتصادية وخصوصاً للدول النامية.

اهم الاغراض الاقتصادية للضريبة الكمركية هي: المساهمة في تمويل الموازنة الحكومية للدولة، دعم الميزان التجاري، حماية الصناعة الوطنية وتشجيع الصادرات للتخصص بالانتاج، زيادة القيمة المضافة والنتاج القومي الاجمالي، وأخيراً توجيه المستهلك المحلي لمنتجات الصناعة الاجنبية حيث سنقوم بتأييد صحة تلك الفوائد في بحثنا هذا.

ان اعداد بحثنا هذا له اهمية كبيرة تتجلى في توضيح نقطة قد تكون غامضة على بعض المعنيين الذين يحاولون تخفيض الضريبة الكمركية او إلغائها بحجة ازاحة القيود التي تعيق حرية التجارة.

احتوى بحثنا هذا على اربعة فصول، شمل الفصل الاول توضيحاً لمنهجية البحث، اما الفصل الثاني فقد عرضنا فيه مفهوم الضريبة الكمركية وما افترضه الاقتصاديون من الاغراض الرئيسية التي تتحقق بفرض الضريبة الكمركية. كما أجرينا في الفصل الثالث تجربة البحث الاختبارية، حيث توصلنا فيه الى نتائج البحث التي أيدت ما افترضه الاقتصاديون من أغراض للضريبة الكمركية التي تحقق الفوائد الكبيرة والمتعددة. وأخيراً جاء الفصل الرابع حيث بينا فيه استنتاجات البحث وتوصياته مستنديين على مؤشرات البحث التي توصلنا اليها. آمليين ان يستفاد القراء المعنيين من بحثنا هذا ومن الله التوفيق.

الفصل الأول: منهجية البحث

أولاً المشكلة التي تناولها البحث:

لقد تعرضت الدول النامية منذ العقد الاخير للقرن العشرين ولحد الآن لضغوط عديدة وكبيرة لإلغاء الضريبة الكمركية، وذلك بحجة ان الضريبة الكمركية تشكل عقبة تحول دون حرية التجارة. متجاهلين بذلك الفوائد الكثيرة المتأتية من تحقق الاغراض الاقتصادية للضريبة الكمركية وخصوصاً للدول النامية. إن ابرز تلك الفوائد هي:-

- 1- المساهمة في تمويل النفقات العامة للموازنة الحكومية.
 - 2- توجيه الاستيرادات والصادرات البضائع والخدمات لدعم الميزان التجاري.
 - 3- تشجيع الصناعة الوطنية وزيادة صادراتها من منتجات.
 - 4- حماية الصناعة الوطنية وتحقيق التخصص في الانتاج.
 - 5- زيادة القيمة المضافة والنتاج القومي الاجمالي.
 - 6- منافسة منتجات الصناعة الاجنبية.
 - 7- توجيه الاستهلاك المحلي للصناعة الاجنبية المستوردة.
- حيث جرى العمل في البحث لإثبات ما تحققه الضريبة من تلك الفوائد.

ثانيًا أهمية البحث:

تواجه الدول النامية المستوردة تحديات كبيرة بالأخص من الدول المتقدمة المصدرة للإبقاء على الفجوة الكبيرة بينهما. تلك الفجوة التي يمكن الإسراع بتقليصها باعتماد نهج التنمية الاقتصادية، حيث تعتبر الضريبة الكمركية وسيلة مساعدة مهمة لأحداث التنمية الاقتصادية لما للضريبة الكمركية من فوائد مبينة في الفقرة أولاً.

ثالثًا هدف البحث:

يهدف البحث الى دعم التنمية الاقتصادية في الدول النامية، عن طريق تأكيد ودعم احدى وسائل التنمية ألا وهي فرض الضريبة الكمركية التي تحقق اغراضها الاقتصادية المبينة بالفقرة الاولى اعلاه.

رابعًا الإطار النظري للبحث:

يفترض الاقتصاديون بأن الضريبة الكمركية اذا ما أحسن تحديد مقدارها وعلى السلع التي تتناولها تحقق اغراض متعددة وكبيرة. وان ابرز تلك الاغراض مبينة في الفقرة الاولى اعلاه حيث ان الفوائد تساهم مساهمة فعالة في احداث التنمية الاقتصادية للبلد المعني.

خامسًا فرضية البحث:

تزداد الفوائد المتأتية من تحقق اغراض فرض الضريبة الكمركية (المبينة بالفقرة أولاً) بازدياد مقدار واردات الضريبة الكمركية.

سادسًا تصميم تجربة البحث الاختبارية:

1- منهج البحث: اعتمدنا المنهج التاريخي حيث حصلنا على بيانات لعوامل فرضية البحث للسنيين 1991- 1996 وللفادة الاخيرة لسنة 1998، وذلك لما يتوفر منها فقط في الوقت الحاضر.

2- أسلوب جمع البيانات: الوثائق التالية:-

أ: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ايلول 1997.

ب: مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، النشرة الاحصائية ربع السنوية، ابريل- يونيو 1999.

ج: الامم المتحدة، قسم الاحصاء، النشرة الشهرية للاحصاءات، العدد الثالث، اكتوبر 1999.

د: الامم المتحدة، الكتاب السنوي لاحصائيات التجارة الدولية، 1997.

- 3- جداول عرض البيانات: الجدول العمودي، لما هو مبين في جداول البحث، سابقاً.
- 4- الأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات: السلاسل الزمنية ومعامل ارتباط "سبيرمان" لمعالجة بيانات متغيرات عوامل فرضية البحث للفوائد الستة الأولى المبينة في الفقرة أولاً، واسلوب الاهمية النسبية للمتغير السابع منها.

الفصل الثاني: مفهوم الضريبة الكمركية وأغراضها أولاً مفهوم الضريبة الكمركية وأنواعها:

1. مفهوم الضريبة الكمركية وما يميزها عن الرسم:

تعرف الضريبة الكمركية بأنها مبلغ من المال تفرضه الدولة على البضائع والخدمات المستوردة (1-251).

ويضيف بعض الكتاب بأن هذه الضريبة تفرض على البضائع المصدرة ايضاً (2-142). وغالباً ما يحسب مبلغ هذه الضريبة كنسبة مئوية ثابتة من قيمة البضاعة المستوردة او الصادرة او بمبلغ مقطوع على كل فئة من اصناف البضائع او الخدمات (7-118) (8-174). وتستحصل هذه الضريبة من التاجر المستورد كشرط لإخراج البضاعة من حوزة ادارة الكمارك ومن التاجر المصدر كشرط لإخراج البضائع المصدرة من البلد، وعادةً ما تشرع مقادير الضريبة والتي تسمى التعريفة Tariffs بقانون يصدر من السلطة التشريعية بالبلد المعني.

تستعمل اصطلاحات اخرى للضريبة الكمركية في بعض الدول العربية " كالرسوم الكمركية " او "الرسوم الجمركية"، ولكن وان لم يكن موضوع بحثنا الرئيسي هذا فلا بد ان نبين بوضوح تسمية هذه الضريبة لتتطابق مفهومها. فكلمة الجمركية مأخوذة من النظام الجمركي العثماني (7-263) إذ إن الاتراك يلفظون الحرف c بالجيم، بينما الاصل هو المأخوذ من كلمة Custom أما كلمة الرسم كمفرد للرسوم فهي Fees، بينما هذا المبلغ المفروض هو ضريبة حيث Tax، يوجد فرق كبير في علم المالية العامة بين الرسم والضريبة فالرسم هو مبلغ من المال تأخذه الدولة لقاء خدمة تقدمها للمواطن بناءً على طلبه لتلك الخدمة، ويعبر مقدار الرسم عن كلفة اداء تلك الخدمة. بينما الضريبة هي مبلغ مفروض على فئة معينة من المواطنين، ويقدر مبلغ الضريبة بناءً على

مقدار تضحيتهم بتحمل الأعباء العامة وعلى مقدار حاجة الدولة لموارد الميزانية العامة بالنسبة لعموم الضرائب وعلى توجيه الاستهلاك المحلي للبضاعة الأجنبية المستوردة أو بناء على سياسات اقتصادية مبنية على مواقف التعامل بين الدول المستوردة والمصدرة بالنسبة للضريبة الكمركية. لذلك يفضل ان نسمي هذه الضريبة بـ "الضريبة" كما ذهب له أكثر الباحثين (7-117) (8-174)، الأمر الذي تبنته دول عربية كثيرة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الضريبة الكمركية قد وردت في الشريعة الإسلامية بأسم "العشور"، تفرض على أموال التجارة الصادرة والواردة (3-42)، حيث تؤخذ بقدر ربع العشر من أموال التجارة إذا بلغت قيمتها مائتي درهم الخ (7-406). بين الدكتور طاهر جاسم التميمي عن الدكتور عادل العلي (9-70) بأن هذه الضريبة الوضعية التي استحدثها الخلفاء الراشدون والولاء، بينما يعدها الدكتور حكمت الحارس من الضرائب الشرعية، وإن جاءت متأخرة من العهود الإسلامية. وتعتبر تلك الضريبة "كصدقات توجه للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل"، أي الغرض من هذه الضريبة لإعادة توزيع الدخل.

2. أنواع الضريبة الكمركية – القيمة والنوعية:

عادة تفرض ضريبة كمركية قيمة بمقدار من المبلغ يشكل نسبة مئوية من سعر شراء السلعة المستوردة أو المصدرة عند المنشأ، فمثلاً تكون قيمة الضريبة الكمركية بمقدار 15% من سعر السلعة وأحياناً تفرض ضريبة كمركية قيمة بمبلغ مقطوع على وحدة السلعة مهما كان سعرها، فمثلاً تكون قيمة الضريبة بمبلغ (2) درهم على كل عبة سكاير مستوردة أو (1) درهم عن كل كيلو قمح مستورد، ويتم اللجوء الى القيمة المقطوعة لتسهيل عملية احتساب الضريبة.

أما الضريبة الكمركية النوعية فيقصد بها فرض ضريبة كمركية بمقدار من المبلغ كنسبة مئوية أو مبلغ مقطوع يختلف باختلاف أنواع السلع المستوردة. مثلاً؛ تفرض ضريبة كمركية بنسبة 5% من سعر الاطعمة، و 15% من سعر الألبسة، و 30% من سعر الاجهزة الصوتية والبصرية، و 100% من سعر شراء السكاير والتبوغ، أو تعفى من الضريبة الأدوية والتجهيزات الطبية كافة. وهكذا نرى ان هذه النسبة تنعدم أو تقل كلما كانت السلعة ضرورية لتشجيع استيرادها واستهلاكها محلياً.

3. تعديلات الضريبة الكمركية المطبقة في دولة الامارات العربية المتحدة:

لقد طرأ تعديل هام على الضريبة الكمركية الاتحادية على الواردات من التبغ ومشتقاته بمقتضى القانون رقم (2) لسنة 1988، حيث جمع المشرع ولأول مرة بين الضريبة الكمركية القيمة والنوعية والتي ارتفع سعرها من 50% في سنة 1994 الى 80% في سنة 1998 لتصل الى 100% عام 2000، وكان بلا شك هدف المشرع هو الحد من استيراد ومن ثم استهلاك التبغ ومشتقاته محلياً، إضافة الى انه قد يؤدي الى زيادة إيرادات الميزانية العامة اذا كان تأثير ذلك الارتفاع غير فعال.

ثانياً أغراض الضريبة الكمركية:

توجد أغراض متعددة لفرض الضريبة الكمركية نجملها في الآتي:-

1. تمويل أنشطة وفعاليات الدولة التي تتضمنها الميزانية العامة:

إن تمويل الميزانيات العامة عموماً من الضرائب والرسوم ومن أهم الضرائب هي ضريبة الدخل، ضريبة العقار، ضريبة الكمارك، ضريبة الارض الزراعية، ضريبة الاستهلاك، ضريبة الانتاج، علماً بأن قسم من المؤلفين المعنيين بالضرائب يعدون الضريبة الكمركية نوعاً من انواع ضريبة الاستهلاك وضريبة المبيعات، بذلك تعتبر الضريبة الكمركية إحدى مصادر إيرادات الميزانية العامة، وخصوصاً في الدول النامية. أما في الدول الصناعية فقد كانت هذه الضريبة مصدراً رئيسياً لإيرادات الميزانية قبل سنة 1913 بينما في سنة 1972 تشكل نسبة 1% فقط من إيرادات الحكومة الفدرالية في الولايات المتحدة، بعد الاستعاضة عنها بضرائب الدخل (1-251)، التي أصبحت تشكل نسبة 85% من الميزانية العامة لسنة 1991 (1-197). أما في الدول النامية فإن إسهام ضريبة الدخل يقل في تمويل ميزانياتها، وذلك لقلة الدخل في هذه الدول (2-142). وفي الدول العربية فقد بلغت نسبة الضريبة الكمركية 6% من إيرادات الميزانية العامة لسنة 1991، وازدادت قليلاً باضطراد لتبلغ 6.9% في سنة 1995، وذلك لإعتمادها بالدرجة الاولى على إيرادات النفط التي شكلت 64.3% من إيرادات الميزانية العامة لسنة 1991 والتي انخفضت قليلاً وأصبحت 56.4% لسنة 1995، بينما شكلت موارد ضرائب الدخل والارباح 8.1% سنة 1991 وازدادت قليلاً لتصبح نسبتها 9.1% سنة 1995 (4-312).

2. دعم الميزان التجاري:

حيث تفرض ضريبة كمركية عالية على البضائع المستوردة للحد من استيرادها وتحويل مبالغ شرائها بالنقد الاجنبي تلافياً لما قد يحدث من عجز في الميزان التجاري، وبالعكس تفرض ضريبة منخفضة على تصدير المواد الخام او السلع او قد تعفى من الضريبة تشجيعاً لتصديرها لما تجلبه من نقد اجنبي يدعم الفائض في الميزان التجاري او يخفض العجز فيه إن وجد. إذ ان زيادة قيمة الصادرات من المنتجات المصنعة محلياً وتوسيع أسواقها يؤمن الجزء الأكبر من احتياجاتها من قيمة الصادرات من السلع الرأسمالية والمواد الأولية التي تستورد من الخارج واللازمة للتنمية الاقتصادية، بذلك فإن توسيع الصادرات يوفر العملة الأجنبية ويحسن الميزان التجاري للدولة (7-386).

3. حماية الصناعة المحلية وتشجيع صادراتها(7-118):

تفرض الدولة الضريبة الكمركية على البضائع المستوردة لرفع كلفتها، وبالتالي عرضها بسعر عالي في السوق المحلي مما يؤدي الى تخفيض بيعها مقابل المنتجات المحلية المنافسة (1) - (251) (2-142) (9-173). ذلك من جهة، أما من جهة أخرى فقد تلجأ الدولة ايضاً الى فرض ضريبة كمركية منخفضة على المواد الأولية وقطع الغيار المستعملة في الصناعة المحلية مما يؤدي الى انتاج السلع المحلية بكلفة أقل وبالتالي بيعها بسعر ينافس مثيلاتها من السلع الأجنبية. وكذلك يتم فرض ضريبة كمركية منخفضة على صادرات المنتجات المحلية (2-142) أو تعفى من ضريبة التصدير، وذلك تشجيعاً لإنتاجها وتصديرها. ويتوضح أثر تحديد مقدار الضريبة الكمركية على السلع الأجنبية المستوردة التي تنافس البضاعة المحلية في ثلاث حالات هي: - (7-195)

أ- عند فرض ضريبة على سلعة يمكن انتاجها محلياً بوفرة وبنفس تكلفة السلعة الأجنبية ففرض الرسوم (الضريبة) ليس له أثر كبير على أسعار هذه السلعة، إذ يضطر المنتج الأجنبي الى تحمل معظم عبء الضريبة خشية فقدان السوق.

ب- عند فرض ضريبة على سلعة تشغل حيزاً كبيراً من الواردات ولا يمكن انتاجها محلياً، وهذه الضريبة يقصد بها الحصول على إيرادات للدولة كما هو الحال بالنسبة لضرائب الدخان إذ ينتقل عبئها على المستهلك.

ج- في حالة الضرائب المانعة التي توقف الاستيراد، وهي ضرائب لا تدفع أصلاً، مع ذلك تؤثر في الأسعار المحلية ويتوقف على مدى الصناعة في الدولة ومبلغ كفاءة جهازها الانتاجي.

مهما يكن فقد يلجأ المجتمع النامي الى تشجيع الصناعة المحلية فيحد من استيراد السلع الاستهلاكية بزيادة الضريبة الكمركية عليها، ويزيد من استيراد السلع الانتاجية بتخفيض الضريبة الكمركية عنها برغم انخفاض حصيلتها تلك الضريبة للدولة (7-238)، بالمقابل فإن استقلالية الدولة اقتصادياً في المحيط العالمي يحتم تجنب عدم فرض ضريبة كمركية على الواردات الاجنبية من السلع او فرض ضريبة في غاية الضعف عليها، مما يسبب اغراق الأسواق المحلية بمنتجات الصناعة الاجنبية (7-245) وبالأخص تلك البضائع الكمالية او الضارة بالصحة العامة والمروجة بأساليب الدعاية والإعلان الباهرة التأثير بالمواطن.

ومن ناحية اخرى فإن الشعور بأن الضريبة الكمركية كأداة مورد ناجح فأنها لا يمكن أن تحقق وظيفتها كأداة حماية للبضاعة المحلية لأن استيعاب مواردها العالية تجعلها غير فعالة في عدم حث الاستهلاك المحلي للبضاعة الأجنبية. (1-251)

4. زيادة القيمة المضافة والانتاج المحلي الاجمالي:

تستلزم خطة التنمية تنظيم الاقتصاد القومي والتي تهدف الى تنمية الانتاج بهدف زيادة القيمة المضافة وزيادة الناتج القومي الاجمالي، وذلك عن طريق زيادة الصادرات وتنويعها وتوسيع سوقها قدر الامكان. (7-382)

فتلجأ الدول عادةً الى اعفاء او تخفيض الضريبة الكمركية على صادرات منتجات المواد الاولية المتوفرة محلياً تنفيذاً لمبدأ التخصص بالانتاج، وكذلك على المواد الاولية المتوفرة بغزارة. والغرض من هذا الاعفاء او التخفيض للضريبة الكمركية هو تشجيع الصناعات المحلية وصادراتها وذلك تحقيقاً لقيمة مضافة أكثر وبالتالي إنتاج محلي إجمالي أكثر.

والمقصود بالقيمة المضافة هي (قيمة السلع المنتجة - المواد الخام المستخدمة) (5)، وتقسم القيمة المضافة الى نوعين: الأول (القيمة المضافة الاجمالية فهي: الضريبة + الأرباح الموزعة والمتبقية + الإيجار + الإهلاك + المرتبات + التأمينات الاجتماعية)، أما (القيمة المضافة الصافية فهي: إجمالي القيمة المضافة - الإهلاك) (5). أما الناتج المحلي الاجمالي فهو الصادرات والواردات من البضائع والخدمات وكذلك إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة إضافة للإنتاج والاستهلاك للسلع والخدمات لعموم المجتمع. (10-124، 148)

ويقسم الاتفاق على الناتج المحلي الاجمالي في دولة الامارات العربية المتحدة كالآتي: - (12-46)

- الاتفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع الاستهلاكي الخاص والحكومي.
- تكوين رأس المال الثابت.

- التغيير في المخزون.
- الصادرات من السلع والخدمات.
- الواردات من السلع والخدمات.
- صافي الضريبة غير المباشرة.

ومهما تكن تلك التقسيمات للنتائج المحلي الاجمالي فإن (العبرة بصافي القيمة المضافة القومية وليس القيمة المضافة الاجمالية، حيث يتم التوصل الى صافي القيمة المضافة بطرح الإهلاك من اجمالي القيمة المضافة من جهة وبالقائمة المضافة التي تستقر داخل البلاد أي صافي القيمة المضافة القومية بعد استبعاد ذلك الجزء من القيمة المضافة المحولة للخارج سواء كان في شكل أجور أو ارباح .. الخ، إذ ينبغي ان تتفق والاهداف القومية للبلد المعني).⁽⁵⁾

5. دعم كفاءة الصناعة المحلية:

"تستلزم خطة التنمية تنظيم الاقتصاد القومي الذي يستهدف تنمية الانتاج"⁽⁷⁻³⁸¹⁾، وذلك بدعم كفاءة الصناعة المحلية. ويمكن ذلك باتباع سياسة مالية من شأنها تخفيض الضريبة الكمركية على تصدير منتجاتها إضافة الى تخفيض الضريبة الكمركية او الاعفاء منها على استيراد ما تحتاج تلك الصناعة من أجهزة ومواد أولية وأيدي عاملة ماهرة متخصصة. وذلك بالسعي لزيادة الطاقة التصميمية والفعالية للأجهزة المستخدمة في تلك الصناعة.

ولكن " قد تكون الاعانات غير المباشرة من جراء تخفيض الضريبة الكمركية او الاعفاء منها لإستيراد قسم من أولئك المنتجين المحليين غير الكفويين فقداً لصافي كفاءة الاقتصاد"⁽¹⁻²⁵¹⁾. لذلك ينبغي ان نتأكد من ان الضريبة الكمركية العالية المفروضة على استيراد المنتجات الاجنبية المنافسة للمنتجات المحلية والتي يكون بالنتيجة سعر بيعها عالياً مما يغري المنتج المحلي لزيادة سعر بيع المنتجات المحلية المنافسة. وفي الحالتين يتحمل عبء الضريبة الكمركية المستهلك نفسه ، ذلك من جهة، أما من جهة اخرى فإن منع استيراد او زيادة الضريبة الكمركية على البضاعة الاجنبية المنافسة يؤدي الى الاقبال على البضاعة المحلية ورغم الارتفاع النسبي لسعرها نتيجة إجراءات الحماية، وقد لا يكون ذلك الارتفاع النسبي في سعرها مساوياً لجودة انتاجها. ففي هذه الحالة سيضطر المواطن لدفع سعر عالي لبضاعة محلية أقل منفعة حقيقية في استهلاكها، ونتيجة لذلك تنخفض كفاءة صافي الاقتصاد.

لذلك ينبغي على الاقتصادي والمشرع التأكد من ان أدوات السياسة المالية محددة بشكل يؤدي الى كفاءة اقتصادية عالية.

6. توجيه الاستهلاك المحلي للبضاعة الأجنبية: (1-251) (8-173.318)

حيث تفرض ضريبة كمركية على البضائع الأجنبية المستوردة بمقادير مختلفة لكل فئة من أنواع هذه البضائع، فعلى البضائع الكمالية تفرض ضريبة كمركية عادةً أعلى مما يفرض على البضائع الضرورية أو قد يعفى قسم من البضائع الضرورية الأساسية من الضريبة الكمركية كالأدوية والمواد الغذائية. ولكن عندما تكون التعريف الكمركية غير فعالة في تخفيض استهلاك البضاعة الأجنبية فيكون الأثر تخفيض الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه البضاعة، يتخللها ازدياد إيرادات الحكومة وانعدام التأثير على الانتاج المحلي للبضاعة المحلية⁽¹⁻²⁵¹⁾.

وهناك اختلاف في حالات تغيير مرونة الطلب والعرض نجمله بالآتي: - (11-127) (8-320)

- حالة 1. في الطلب عديم المرونة يتحمل المستهلك عبء الضريبة كاملاً وإن إيراد الحكومة من ضريبة المبيعات يدفعه المستهلكون وحدهم.
- حالة 2. في عرض السلعة عديمة المرونة يتحمل المنتج وحده عبء الضريبة كاملاً وفرض الضريبة يؤدي الى انخفاض في الطلب.
- حالة 3. عرض البضاعة اللانهائي المرونة أي المنفعة المتوسطة الانتاج ثابتة، يؤدي فرض الضريبة الى ارتفاع منحنى العرض وبالتالي يرتفع الثمن ثم ينخفض الانتاج والإيراد من الضريبة وبالتالي يتحملة بالكامل مستهلكو السلعة.
- حالة 4. في تمتع العرض والطلب بالمرونة حيث يكون ارتفاع الثمن بقدر أقل من مقدار الضريبة وانخفاض حجم الانتاج. كذلك تحصل المشروعات على قدر أقل من الإيرادات عند بيع الكمية. وعلى هذا وزعت الضريبة على المستهلكين والمنتجين فيتحمل المستهلك العبء الأكبر كلما كان الطلب عديم المرونة ويتحمل المنتج العبء الأكبر كلما كان العرض عديم المرونة.
- لذلك على الاقتصادي والمشرع أن يتوقع على من يقع عبء الضريبة الكمركية عند فرضها على بضاعة من فئة معينة، مع الأخذ بنظر الاعتبار مرونة العرض والطلب لتلك البضاعة.

7. إعادة توزيع الدخل:

عموماً إن تخفيض الضرائب يؤدي الى زيادة دخل الافراد⁽⁸⁻³²¹⁾ وبالعكس ينخفض الدخل عندما تفرض ضريبة كمركية عالية على البضاعة الأجنبية المستوردة المنافسة⁽⁷⁻⁴⁰⁶⁾. أما في حالة استهلاك البضاعة المحلية المحمية التي ينتجها المواطنون أصحاب الدخول المنخفضة والتي تستهلك بسعة من قبل المواطنين ذوي الدخول العالية، فتكون النتيجة ناجحة لإعادة توزيع الدخل

من أصحاب الدخل العالية الى أصحاب الدخل المنخفضة، ولكن قد يكون هناك فقدان في صافي كفاءة الاقتصاد نتيجة إعانات غير مباشرة لمنتجين محليين غير كفؤين⁽¹⁻²⁵¹⁾.

8. تطبيقاً لمواقف اقتصادية:

إذ تفرض ضريبة كمركية أقل أو تعفى البضائع المستوردة من الدول المصدرة التي ترتبط بالدولة التي تستورد منها بعلاقة ودية، كما حدث أخيراً في التفاهم المشترك لإقامة منطقة تجارة حرة مشتركة يتم بموجبها تخفيض الرسوم الكمركية على منتجات كل من الإمارات العربية المتحدة وسوريا بنسبة 50 % عام 2000 للوصول الى تحرير كامل من الرسوم الكمركية في العام 2003⁽⁶⁾، وبالعكس تفرض ضريبة أعلى على البضائع المستوردة من الدول التي ليس لها مواقف سياسية ودية مع الدول التي تستورد منها.

9. تقوية التبادل التجاري:

تفرض الدول المستوردة ضريبة كمركية أقل على البضائع المستوردة من الدول التي ترغب التبادل التجارية معها أو من الدول التي يكون هناك فائض في حصة الميزان التجاري معها. أو قد تطلب الدولة المصدرة التي فيها عجز في حصة الميزان التجاري مع الدولة المستوردة تخفيض الضريبة الكمركية للبضائع التي تستوردها، وذلك للمحافظة على توازن حصة الميزان التجاري معها⁽¹¹⁻¹²⁷⁾، كما حدث ذلك بين الولايات المتحدة (فيما يخص صادراتها) واليابان في العقد الأخير من القرن العشرين.

10. المعاملة التجارية بالمثل:

تلجأ الكثير من الدول الى تخفيض الضريبة الكمركية على البضائع المستوردة من الدول المستوردة منها بضائع بضرائب كمركية مخففة، وذلك للمحافظة على كمية صادراتها لتلك الدول، وذلك تطبيقاً لمبدأ المعاملة التجارية بالمثل.

11. تنفيذ اتفاقيات تجارية:

قد تتفق دولة مستوردة مع دولة مصدرة على جعل نسبة الضريبة الكمركية بقدر معين، وعادةً ما تكون النسبة منخفضة وذلك لأسباب متعددة (غير ما هو وارد في الفقرات الثلاث السابقة)، منها في حالة وجود اتفاقيات ومعاملات تجارية سابقة لشراء أجهزة ومكائن ومعدات أو سيارات تحتاج لعناية في تقديم خدمات ما بعد البيع والتي تحتاج الى قطع غيار أو مواد أولية

مستوردة تستخدم لصيانتها وتصليحها او لتشغيلها بكفاءة عالية، او قد تطلب الدول المصدرة في اتفاقها لإقامة مشاريع للدولة المستوردة إعفاء مستلزمات تلك المشاريع من ضريبة الكمارك.

معوقات ناتجة عن فرض الضريبة الكمركية:

مقابل ما تحفقه التعريف الكمركية من فوائد في إنجاز الأغراض السابقة الذكر، فإن بعض التعريفات الكمركية غير الكفوءة تحدث المعوقات الرئيسية الآتية: (1-251)

أ. قد تضعف الضريبة الكمركية من حرية التجارة، لكون ما يفرض من إجراءات ضريبية مقيدة وضريبة عالية على بضاعة معينة يؤدي الى صعوبة انتقالها من الدول المصدرة الى الدول المستوردة.

ب. قد يبعد مقدار الضريبة الكمركية وبالأخص العالية من الكفاءة الدولية في التخصص بالإنتاج للبضائع التي تنتج بكلفة منخفضة من دون الوصول الى مجتمعات أخرى بنفس الكلفة، وذلك نتيجة لإضافة مبلغ الضريبة لكلفة بيع البضاعة المعينة، بذلك تزول ميزة التخصص الدولي في الإنتاج لبضاعة بكلفة منخفضة يستفاد منها عموم المجتمعات الدولية.

ج. قد تؤدي التعريف الكمركية المرتفعة المقادير الضريبية الى إضعاف كفاءة الانتاج في الداخل، ولأن الضريبة الكمركية المرتفعة على السلع الاجنبية المنافسة يؤدي الى اقبال متزايد على السلع المنتجة محلياً وهذا يؤدي بالمنتجين المحليين الى انتاج سلعة كيفما اتفق من جودة طالما يشعرون بأن منتجاتهم ستباع وبالسعر المفضل لهم والمنافس للبضاعة الأجنبية.

ولكن بوجود تلك المعوقات يكون الدور مهماً للسياسيين في تحديد هدف العدالة الاجتماعية وحماية الصناعة المحلية عند رسم سياسة إعادة توزيع الدخل وحماية الصناعة المحلية وتطويرها وتوسيعها، وللاقتصاديين في المحافظة على دعم الموازنة العامة للدولة وأحكام مواردها الضريبية من جهة والمحافظة على كفاءة الانتاج المحلي من جهة ثانية والمحافظة والموازنة مع التخصص الدولي بالانتاج من جهة ثالثة، وذلك عند اتخاذ القرارات الجماعية المعقولة في وضع التعريف الكمركية بالتشريعات المالية وبالأخص في الدول التي تسعى لتطوير مجتمعاتها.

الفصل الثالث: الآثار الاقتصادية للضريبة الكمركية في دولة الإمارات العربية المتحدة

للتعرف على الآثار الاقتصادية للضريبة الكمركية في دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال قياس مدى تحقق أغراض تلك الضريبة في مدى مساهمتها في إيرادات الموازنة العامة، دعم الميزان التجاري، تشجيع الصناعة المحلية والتخصص بالإنتاج، تشجيع الصناعة المحلية وتصدير منتجاتها بهدف زيادة القيمة المضافة والنتائج المحلي الإجمالي، ولدعم كفاءة الصناعة المحلية حيث افترضنا الآتي:-

تزداد الفوائد المتأتية من تحقق أغراض فرض الضريبة الكمركية بإزدياد مقدار واردات الضريبة الكمركية. وتلك الفوائد هي:-

أولاً- الإسهام في دعم إيرادات الموازنة العامة.

ثانياً- دعم الميزان التجاري.

ثالثاً- حماية الصناعة المحلية وتشجيع صادراتها للتخصص بالإنتاج.

رابعاً- تشجيع صادرات الصناعة المحلية بهدف:

أ. زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

ب. زيادة القيمة المضافة.

خامساً- دعم كفاءة الصناعة المحلية بهدف زيادة تصديرها.

سادساً- للتعامل التجاري بالمثل أو وفق مبدأ- التخصص بالإنتاج.

سابعاً- لتوجيه الاستهلاك المحلي للبضاعة الأجنبية المستوردة.

ومن ثم نقوم باختبار مدى صحة تلك الفرضيات مختارين عينة تمثل الصناعات الرئيسية في دولة الإمارات العربية وذلك حسب ما توفر لدينا من بيانات وللفترة المحددة 1991-1996، وقسم منها لسنة 1998 وفي تحليل تلك البيانات استخدمنا أسلوب السلاسل الزمنية لاختبار صحة تلك الفرضيات، وأسلوب "معامل ارتباط سبيرمن" وأسلوب الأهمية النسبية للأخيرة منها.

أولاً: اختبار مدى مساهمة الضريبة الكمركية في إيرادات الموازنة العامة للدولة:

نبين في الجدول رقم (1) الإيرادات العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة ومقدار الضريبة الكمركية على التجارة الخارجية للسنة 1991-1996.

جدول رقم (1)

الايادات العامة لميزانية الإمارات العربية المتحدة لسنة 91-96 ونسبة الرسوم الكمركية على التجارة الخارجية ومقدار تلك الرسوم ونسبة زيادتها السنوية (بمليون دولار)

السنة	الايادات العامة للميزانية (أ)	نسبة مبلغ الضريبة الكمركية على التجارة الخارجية (ب4)	مبلغ الضريبة الكمركية على التجارة الخارجية	النسبة المئوية للزيادة السنوية
1991	13.030	% 6	781.8	---
92	13.954	% 6	837.24	% 7.9
93	13.952	% 5.7	795.26	% 5-
94	12.552	% 6.4	803.71	% 1.1
95	14.271	% 6.9	984.70	% 22.5
96	17.557	% 6.7	1176.32	% 19.5

ملاحظة: أرقام الإيرادات العامة لسنة 95 فعلية أولية، ولسنة 96 ميزانيات وتقديرات أولية.

(أ4) المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر (أيلول) 1997 جدول ملحق 2/6.

(4 ب) المصدر: نفسه، جدول ملحق 4/6.

في الجدول رقم (1) نجد الآتي:-

1. أن متوسط معدل النسبة المئوية لمبلغ الضريبة الكمركية الى الايرادات العامة لميزانية الدولة للسنتين 91-96 هو 6.3 %. بالإضافة الى أن المعدل يتجه بالزيادة سنوياً.

2. إذا ما استخرجنا مقدار العلاقة — "معامل ارتباط سبيرمن" ومعادلتها:

$$Rs = 1 - \frac{6 \sum D^2}{N^3 - N} \quad \text{(حيث Rs مقدار العلاقة بين المتغيرين و D الفرق بين ترتيب كل$$

من المتغيرين، و N عدد السنين) بين الايرادات العامة ومقدار الضريبة الكمركية فنجد (0.83) وهذا المقدار يشير الى وجود علاقة ايجابية قوية بين متغير الايرادات العامة وبين متغير الضريبة الكمركية على التجارة الخارجية. أي أن مقدار مساهمة الضريبة الكمركية في دعم ايرادات الموازنة يزداد بازدياد ايرادات الموازنة العامة.

3. ان مقدار الضريبة الكمركية على التجارة الخارجية يزداد بمعدل 9 % سنوياً وإذا ما استبعدنا سنة 96 لكونها تقديرات أولية سيصبح معدل الزيادة السنوية 6.6 %، ومهما يكن فإن كلا المعدلين يشيران الى ان مساهمة الضريبة الكمركية في إيرادات الموازنة العامة يزداد سنوياً بمقدار من الزيادة أكبر من مقدار الزيادة في الإيرادات العامة للموازنة.

ثانياً: دعم الميزان التجاري:

لاختبار مدى تحقق غرض الضريبة الكمركية لدعم الميزان التجاري نحلل البيانات المبينة بالجدول (2) والخاصة بمجموع كل من قيمة الواردات والصادرات للإمارات العربية المتحدة للسنتين 94-1998.

جدول رقم (2)

مجموعة الواردات C.I.F والصادرات F.O.B (باستثناء إعادة التصدير) والميزان التجاري
القيمة بالمليون دولار للإمارات العربية المتحدة للسنة 94-1998.

السنة	قيمة الواردات ⁽¹³⁾	نسبة الزيادة السنوية	الصادرات ⁽¹³⁾	نسبة الزيادة السنوية	الميزان	النسبة السنوية لزيادة الدعم
1994	21024	--	26922	--	5898	--
1995	20984	-0.2 %	27753	3.1 %	6769	14.8 %
1996	22638	7.9 %	28085	1.2 %	5447	-19.5 %
1997	29952	32 %	39613	41 %	9661	77.4 %
1998	32250	7.7 %	42666	7.7 %	10416	7.8 %
معدل الزيادة السنوية للمدة 94-98		11.85 %		13 %		20 %

(13): U.N, Statistic Division, Monthly Bulletin of Statistics, Vol. L III, No. 10, October 1999.

في الجدول رقم (2) نجد ان معدل الزيادة السنوية للاستيرادات يبلغ 11.85 % وللصادرات 13% وهذا يعني ان معدل الزيادة في الصادرات أكثر من معدل الزيادة في الواردات بمقدار 1.15 % مما يشكل فائضاً متزايداً في الميزان التجاري، وعندما احتسبنا المعدل لنسبة الزيادة السنوية للفائض في الميزان التجاري وجد أنه 20%. أما مقدار العلاقة بين مقدار الضريبة الكمركية المبينة في الجدول رقم (1) ومقدار الواردات للسنتين الثلاث 94-96 هو 0.5 أي متوسطة، وكذلك بين الضريبة الكمركية ومقدار الصادرات هو 1 أي تامة.

ثالثاً: حماية الصناعة المحلية وتشجيع صادراتها للتخفيف من الإنتاج:

لإثبات مدى مساهمة الضريبة الكمرية في حماية الصناعة المحلية وفي التخفيف من الإنتاج وتصدير منتجاتها وما توفر من مواد أولية بغزارة، عرضنا في الجدول رقم (3) بيانات صادرات جميع السلع باستثناء ما هو مبين أمامها من نفط خام، ومنتجات النفط المصفى، والغاز الطبيعي والمصنع للسنيين 93-1996.

جدول رقم (3)

مجموع الصادرات F.O.B للبخائع [غير مقارنة مع بيانات تصنيف التجارة الدولية القياسي SITC] للسنة 93-1996 للإمارات العربية المتحدة. (14) المبالغ بالمليون دولار

السنة	جميع السلع الأخرى	النفط الخام	منتجات النفط المصفى	الغاز الطبيعي والمصنع	عموم الصادرات
1993	20423.0	10735.5	1590.9	597.9	33347.3
1994	20906.0	10518.1	1541.2	679.0	33644.3
الزيادة السنوية	2.4 %	2- %	3.1- %	13.6 %	9 %
1995	24332.0	11312.3	2809.2	1262.5	39716.0
الزيادة السنوية	16.4 %	7.6 %	82.0 %	85.9 %	18.1 %
1996	21237.0	13176.9	2838.4	1549.2	38801.5
الزيادة السنوية	12.7- %	16.5 %	1 %	22.7 %	2.3- %
معدل الزيادة السنوية للمدة 93-96	2 %	7.4 %	26.8 %	40.7 %	5.3 %

(14): U.N, International Trade Statistics yearbook, 1997, T.5.

من الجدول رقم (3) يتبين لنا أن عموم الصادرات تزداد سنوياً بمعدل (5.3 %) في السنيين من 93-1996.

حيث بلغ معدل نسبة الزيادة السنوية لتصدير الغاز الطبيعي والمصنع 40.7 % أي الأعلى من غيره، يليه تصدير منتجات النفط المصنع 26.8 %، ثم النفط الخام 7.4 %، والأقل جميع السلع الأخرى 2 % . أما مقدار العلاقة بين مقدار الضريبة الكمرية وبين كل من جميع السلع الأخرى المصدرة 0.6 ، والنفط الخام 0.8، ومنتجات النفط المصفى 0.8، والغاز الطبيعي والمصنع 1.0 أي تامة وكذلك مع عموم الصادرات 0.8.

وطالما أن معدل الزيادة في " تصدير منتجات النفط المصفى" و " الغاز الطبيعي والمصنع" أكثر من النفط الخام، فيمكن القول أولاً: بأن ما يجري في الإمارات العربية المتحدة هو تشجيع للصناعة المحلية، وثانياً: دعماً للتخصص في صناعة النفط كمادة أولية مستخرجة من أراضي

الإمارات العربية بوفرة، وثالثاً: دعماً لإنتاج تصنيع النفط كمادة أولية محلياً بأكثر كمية ممكنة دون تصديرها كمادة أولية وكل هذا بدوره يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة كما سنستنتج لاحقاً.

رابعاً: تشجيع الصناعة المحلية وتصديرها بهدف زيادة القيمة المضافة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي:

يفترض ان تخفيض الضريبة الكمركية على الصادرات يشجع الصناعة المحلية وهذا يؤدي الى زيادة القيمة المضافة وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي:-

1. في تصدير منتجات النفط والغاز وما تسببه من القيمة المضافة للصناعة التحويلية حيث عرضنا بيانات عنهما للسنيين 1996-93 المبينة في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4)

صادرات منتجات النفط والغاز الطبيعي و القيمة المضافة للصناعة التحويلية والنسبة المئوية لزيادتها السنوية 1996-93.

(بالمليون دولار)

السنة	تصدير منتجات النفط والغاز الطبيعي (14)		القيمة المضافة للصناعة التحويلية بالأسعار الجارية (4)	
	مبلغ	نسبة الزيادة	مبلغ	نسبة الزيادة
1993	1889.9	-	3035	-
1994	1880.7	-0.5 %	3350	10.4 %
1995	3440.5	83 %	3684	10.0 %
1996	3613.0	5 %	4047	9.9 %
معدل نسبة الزيادة السنوية للمدة 96-93		29.2 %		10.1 %

(14): U.N, International Trade Statistics yearbook, 1997, T.5.

(4): صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر (أيلول) 1997، جدول ملحق 2/4.

ملاحظة:

1. تم أخذ مقدار تصدير منتجات النفط، ونصف مقدار تصدير الغاز الطبيعي والمصنع لعدم توفر المصنع منفصلاً.
2. أن مبلغ مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1996 هو 4047 مليون دولار ونسبة مئوية 9.1% (جدول رقم 3/4 في المصدر (4)، ونسبة الصناعات الكيماوية من الصناعة التحويلية 20% لسنة 1996 (جدول ملحق رقم 6) في المصدر (4)، ونسبة الصادرات الصناعية الأولية بما فيها الوقود والمعادن من إجمالي الصادرات 86 % لسنة 95 (جدول ملحق 7/4 في المصدر (4).

من الجدول رقم (4) يتبين ان القيمة المضافة للصناعات التحويلية تزداد بمعدل سنوي قدره 10.1%، بينما يزداد تصدير منتجات النفط والغاز الطبيعي بمعدل سنوي مقداره 29.2 %، والفرق بينهما مقداره 19.1% وهو كبير. وسبب هذا الفرق الكبير باعتقادنا هو أن نسبة 86 % من الصادرات الصناعية البالغة 3591 مليون دولار لسنة 1995 هي صادرات أولية بما فيها صناعة منتجات النفط والغاز تمثل 20% من الصناعات التحويلية لسنة 96، وهذا يعني ان صادرات منتجات النفط والغاز تزداد تزايداً كبيراً رغم قلة حصتها من الصناعة التحويلية وهذا التزايد يؤدي بدوره الى تزايد كبير في القيمة المضافة وبدوره أيضاً في الناتج المحلي الإجمالي لأن نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 9.1 % ومبلغها 4047 مليون دولار لسنة 96. إذ تبلغ نسبة الصناعات الكيماوية بما فيها من صناعة منتجات النفط والغاز 20 % من الصناعات التحويلية أي بمبلغ 809.4 مليون دولار كناتج محلي إجمالي وهو مبلغ كبير. كما ان مقدار العلاقة بين مقدار الضريبة الكمركية وتصدير منتجات النفط والغاز الطبيعي هو 0.8، ومقدار الضريبة الكمركية والقيمة المضافة للصناعة التحويلية هو 1.0 أ تامة.

2. في تصدير منتجات النفط والغاز الطبيعي ومما ينتجه من قيمة مضافة في الصناعات الإستخراجية للسنين 1996-93 المبينة بالجدول رقم (5).

جدول رقم (5)

تصدير النفط الخام والقيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والنسبة المئوية لزيادتها السنوية
للسنين 1996-93 (بالمليون دولار)

السنة	تصدير منتجات النفط والغاز الطبيعي ⁽¹⁴⁾		القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية بالأسعار الجارية ⁽⁴⁾	
	مبلغ	نسبة الزيادة	مبلغ	نسبة الزيادة
1993	10034.5	-	13002	-
1994	10857.5	8.2 %	12198	6.2 % -
1995	11943.5	10 %	12990	6.5 %
1996	13951.5	16.8 %	15653	20.5 %
معدل نسبة الزيادة السنوية للمدة 96-93		11.7 %	6.9 %	

(14): U.N, International Trade Statistics yearbook, 1997, T.5.

(4): صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر (أيلول) 1997، جدول ملحق 1/4.

علماً بأن نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للسنة 1996 بلغت 35.1 % وبمبلغ 15.653 مليون دولار، جدول رقم (3/4) من نفس المصدر. والصناعة الاستخراجية لسنة 96 في الإمارات تتضمن إنتاج الغاز الطبيعي بمقدار 37410 مليون متر مكعب، و 245 ألف طن المنيوم، و 45 ألف طن صهر الحديد وقضبان وأسلاك حديد، إضافة لـ 2209 ألف برميل يومياً نفط خام، جدول رقم 9/4 من نفس المصدر.

في الجدول رقم (5) نرى أن معدل الزيادة السنوية لتصدير النفط الخام والغاز الطبيعي مقداره 11.7 %، وللقيمة المضافة للصناعات الاستخراجية 6.9 %. أي بزيادة مقدارها 4.8 % لتصدير النفط الخام والغاز الطبيعي، وقد يكون سبب هذا الفرق في أن هناك صناعات استخراجية غير تصدير النفط والغاز مثل الألمنيوم وصهر الحديد وقضبان وأسلاك حديد ذات قيمة مضافة متجهة للإخفاض ومهما يكن فإن نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1996 بلغت 35.1 % يعني ذلك أن مساهمة تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي في القيمة المضافة ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي تزداد.

أما مقدار العلاقة بين الضريبة الكمركية و تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي فهو 1.0 أي تامة، ومقدار العلاقة بين الضريبة الكمركية والقيمة المضافة للصناعات الاستخراجية هو 0.6 أي فوق المتوسط.

خامساً: دعم كفاءة الصناعة المحلية:

تفرض ضريبة كمركية منخفضة على الصادرات من المنتجات المحلية أو يغفى بعض منها بالقدر الذي يشجع انتاج المنتجات المحلية بكفاءة وتصديرها لتتنافس الصناعات الأجنبية، حيث ان بيانات الجدول رقم (6) تبين تصدير منتجات النفط المصفى والطاقة التصميمية لتكرار النفط للسنيين 1996-93.

جدول رقم (6)

تصدير منتجات النفط المصفى والطاقة التصميمية لتكرير النفط في الإمارات العربية للسنيين 93-1996
(بالمليون دولار)

السنة	تصدير منتجات النفط المصفى بالمليون دولار (14)		الطاقة التصميمية لتكرير النفط* (4)	
	مبلغ	نسبة الزيادة	مبلغ	نسبة الزيادة
1993	1590.9	-	205	-
1994	1541.2	2- %	205	صفر
1995	2809.2	7.6 %	240	17.1 %
1996	2838.4	16.5 %	240	صفر
معدل نسبة الزيادة السنوية للمدة 93-96		7.4 %		5.7 %

(14): U.N, International Trade Statistics yearbook, 1997, T.5.

(4): صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر (أيلول) 1997، جدول ملحق 11/4 من المصدر.

* ألغى برميل في اليوم.

في الجدول رقم (6) يتبين ان معدل نسبة الزيادة السنوية لتصدير النفط 7.4 % بينما يقل عنه معدل نسبة الزيادة السنوية للطاقة التصميمية لتكرير النفط، ومهما يكن فإن كلا المعدلين يتزايدان، وان كان معدل نسبة التزايد السنوية لتصدير منتجات النفط أكبر، حيث قد يكون سبب ذلك هو زيادة الكفاءة التشغيلية لأجهزة تكرير النفط نتيجة زيادة مهارة العاملين بالتشغيل في السنيين التالية لتأسيس الطاقة التصميمية، أو يكون سبب ذلك لزيادة الانتاج (في السنيين التي زادت فيها

الطاقة التصميمية) عن حاجة الاستهلاك المحلي مما تم توجيه تلك الزيادة في الانتاج الى التصدير، أو لنتيجة التوسع في سوق منتجات النفط الخارجية. ومهما يكن فإن مقدار العلاقة بين الرسوم الكمركية وتصدير منتجات النفط المصفى هو 0.8 ومقدار العلاقة بين الرسوم الكمركية والطاقة التصميمية لتكرير النفط هو 0.8 ايضاً.

ساساً: المعاملة التجارية بالمثل او تطبيقاً لمبدأ التخصر بالانتاج:

من البيانات المتوفرة في الجدول رقم (7) نحاول ان نعرف هل إن الامارات العربية المتحدة تهدف باستيراداتها وصادراتها التعامل تجارياً بالمثل او تطبيق مبدأ التخصر بالانتاج لغرض الحصول على أفضل بضاعة وبأقل ثمن مهما اختلف المنشأ.

جدول رقم (7) واردات وصادرات دولة الامارات العربية المتحدة حسب المنشأ ووجهة التصدير

للسنين 1995-93 (بالمليون دولار)

ت	الدولة	الواردات * C.A.F				الصادرات * F.O.B				زيادة الصادرات على الواردات	النسبة المئوية للزيادة
		1993	1994	1995	المجموع	1993	1994	1995	المجموع		
1	السعودية	490.0	476.0	592.0	1558.0	256.0	271.0	332.0	859.0	699-	81.4 - %
2	الاردن	62.0	67.0	69.0	198.0	8.0	8.0	15.0	31.0	167-	538.7 - %
3	الجمهورية الليبية	2.0	2.0	3.0	7.0	-	-	-	-	7-	-
	المجموع	554.0	545.0	664.0		264.0	279.0	347.0			
4	ماليزيا	400.0	557.0	756.0	1713.0	27.0	20.0	33.0	80.0	1633-	2041.3 %
5	تركيا	150.0	199.0	211.0	560.0	-	220.0	38.0	258.0	302-	117.1 - %
6	بروني	-	-	-	-	1.0	1.0	1.0	3.0	3	-
	المجموع	550.0	750.0	967.0		28.0	241.0	72.0			
7	موزمبيق	1.0	1.0	-	2.0	24.0	25.0	28.0	77.0	75	3750 %
8	اوغندا	-	-	1.0	1.0	8.0	8.0	10.0	26.0	25	2500 %
9	مالديف	-	-	-	-	10.0	12.0	18.0	40.0	40	-
	المجموع	1.0	1.0	1.0		42.0	45.0	56.0			

* U.N, International Trade Statistics yearbook, 1997, T.3.

من الجدول رقم (7) نجد ان واردات الامارات العربية المتحدة تزيد عن صادراتها في كل من مجموعة الدول العربية والآسيوية. اما في الفئة الثالثة (الدول الافريقية) فإننا نجد العكس حيث

تزيد صادرات الامارات العربية المتحدة لها عن الواردات منها. ذلك من ناحية أما من ناحية اخرى فأتنا نجد بأن الفرق بين الصادرات والواردات للامارات العربية المتحدة لعموم تلك الدول كبيراً، ومن تلكم الناحيتين يتبين لنا بأن الامارات العربية المتحدة لم تكيف سياستها المالية للتعامل التجاري بالمثل بقدر ما كيفت الضريبة الكمركية للتعامل التجاري المبني على مبدأ التخصص بالانتاج، وهذا ناتج عن سعيها المتزايد للتوسع في اسواق سلعها المصدرة من جهة او قد يكون في الغالب للحصول على وارداتها من سلع بالجودة المطلوبة وبأقل كلفة ممكنة من جهة أخرى، وذلك تطبيقاً لمبدأ التخصص بالانتاج. أما اذا استخرجنا مقدار العلاقة بين زيادة صادرات الامارات العربية المتحدة عن وارداتها وبين الرسوم الكمركية للسنين 93-95 فإننا نجد 1.0 أي تامة مع الدول العربية و 0.5 اي نصف مع الدول الآسيوية و 1.0 مع الدول الأفريقية، اي ان الامارات العربية كيفت رسومها الكمركية لزيادة صادراتها من منتجاتها للدول الافريقية عن استيراداتها وبالعكس بالنسبة لزيادة وارداتها من الدول العربية والآسيوية، لكونها تحتاج الى سلع تلك الدول الملائمة لقيم المستهلك الاماراتي وهذا يؤكد مبدأ التخصص بالانتاج عن مبدأ المعاملة بالمثل أيضاً.

سابعاً: توجيه الاستهلاك المحلي للسلع الأجنبية المستوردة:

لبيان فاعلية تعريف الضريبة الكمركية في توجيه الاستهلاك المحلي للسلع الأجنبية المستوردة نبين في الجدول رقم (8) الواردات حسب أقسام النظام المنسق للبضائع المستوردة في دولة الإمارات العربية المتحدة للربع الثاني والثالث للسنة 1998 (حسب ما توفر من هذه البيانات) وكذلك نبين تسلسل الأهمية النسبية لقيمة تلك الواردات.

وعلى افتراض ان الرسوم الكمركية على الاستيرادات للسلع الضرورية منخفضة مما يؤدي الى زيادة استيرادها وبالعكس ترتفع الرسوم الكمركية على السلع الكمالية والضارة مما يؤدي الى انخفاض استيرادها لذلك في الجدول رقم (8) نلاحظ أن تسلسل الأهمية النسبية لقيمة البضائع المستوردة قد أظهر في المرتبة (1) آلات وأجهزة معدات كهربائية وأجزائها وأجهزة تسجيل وإذاعة الصوت والصورة للتلفزيون ومعدات، وفي المرتبة (2) مواد نسيجية ومصنوعاتها، وفي المرتبة (3) سيارات وطائرات وسفن ومعدات نقل، وفي المرتبة (4) معادن عادية ومصنوعاتها، كل ذلك يعتبر مهم لتطویر المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والصناعي للمجتمع. بينما وردت في المرتبة الأخيرة بالرقم (21) تحف فنية وقطع للمجموعات وقطع أثرية، وفي المرتبة (20) أسلحة وذخائر وأجزائها ولوازمها، حيث تعتبر هاتين المجموعتين من البضائع الكمالية وأقل ضرورة للمجتمع بالنسبة للبضائع المبنية بالمجموعات التسعة عشر

الأخرى التي سبقتها بالمرتبة، بذلك يمكن القول بأن تعريفه الضريبية الكمركية في الإمارات العربية المتحدة تساهم في توجيه المستهلك المحلي للبضاعة الأجنبية المستوردة.

جدول رقم (8) الواردات حسب أقسام النظام المنسق لدولة الامارات العربية المتحدة للربع الثاني

والثالث لسنة 1998 (12) وأهميتها النسبية

(المبالغ بالمليار درهم)

أقسام النظام المنسق	المبلغ	ت أهمية	أقسام النظام المنسق	المبلغ	ت أهمية
حيوانات حية ومنتجات حيوانية	1281.8	11	مصنوعات من حجر وحصى او اسمنت او حديد صخري وخزف وزجاج ومصنوعاته	979.3	13
منتجات نباتية	2347.2	6	لؤلؤ طبيعي او مستنبت وأحجار كريمة او شبه كريمة ومعادن ثمينة ومكسوة ومصنوعاتها وحلي مقلدة وقود	1305.0	10
شحوم ودهون وزيت حيوانية ونباتية ومشتقات وشموع من اصل حيواني ونباتي	222.2	19	معادن عادية ومصنوعاتها	4112.7	4
منتجات صناعية غذائية، مشروبات، سواكل كحولية وخل، تبغ وبدائل تبغ مصنعة	1251.5	12	آلات وأجهزة، ومعدات كهربائية وأجزائها، وأجهزة تسجيل وإذاعة الصوت، وأجهزة تسجيل وإذاعة الصورة والصوت في الإذاعة المرئية وأجزائها ولوازمها.	1076.0	1
منتجات معدنية	612.1	15	سيارات وطائرات وسفن ومعدات نقل ذات العلاقة.	5105.4	3
منتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها	3004.8	5	أدوات وأجهزة للبصريات او التصوير الفوتوغرافي او السينمائي او للقياس او للفحص وأدواتها، وأدوات الطب والجراحة، وأصناف صناعة الساعات وأدوات موسيقية وأجزائها ولوازمها.	1352.4	9
لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاتها	1891.6	7	أسلحة وذخائر وأجزائها ولوازمها.	212.5	20
جلود مدبوغة وخام بغراء ومصنوعاتها وعدة الحيوانات ولوازم سفر وحفائب	313	18	سلع ومنتجات مختلفة.	1584.3	8
خشب وفلين وقش ومصنوعاتها	480.7	17	تحف فنية وقطع للمجموعات وقطع أثرية.	51.6	21
عجين الخشب ومواد ليفية سيلوليزية، نفايات وفضلات ورق وكرتون ومصنوعاته	673.7	14	أحذية وأغطية رأس ومضلات وعصى وحبال وسياط وأجزائها وأزهار صناعية ومصنوعات شعر بشري	566.4	16
مواد نسيجية ومصنوعاتها	5442.9	2			

(12) المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، البشرة الإحصائية، ربيع السنوية، المجلد 19، العدد 2، أبريل - يونيو، 1999، جدول رقم 19.

الفصل الرابع: استنتاجات البحث وتوصياته أولاً الاستنتاجات:

استناداً الى تجربة البحث الاختبارية توصلنا الى الاستنتاجات الآتية:

1- ان معدل مساهمة الضريبة الكمركية بإيرادات الموازنة العامة للإمارات العربية المتحدة قد بلغ 6.3 % للسنيين 1996-91 وأن تلك المساهمة تزداد سنوياً وبمعدل سنوي قدره 7.8 % تقريباً، وان مقدار العلاقة بينهما هو 0.83 أي كبيرة، أي ان الضريبة الكمركية تزيد بدرجة كبيرة من موارد الموازنة الحكومية.

2- تزداد الاستيرادات بمعدل 11.85 % سنوياً للسنوات 1998-94 بينما تزداد الصادرات وبمعدل 13% سنوياً لنفس السنيين أي بزيادة المعدل السنوي للصادرات عن الاستيرادات قدرها 1.15% مما يؤدي الى زيادة الفائض في الميزان التجاري بمعدل سنوي قدره 20% وذلك دعماً للميزان التجاري، وان مقدار العلاقة بين مقدار الضريبة الكمركية والاستيرادات هو 0.5 أي متوسط وبينها وبين الصادرات 1.0 أي تامة أي ان الضريبة الكمركية تؤثر بزيادة الاستيرادات بدرجة متوسطة والصادرات بدرجة تامة.

3- إن تعريف الضريبة الكمركية للإمارات العربية المتحدة تعمل بنجاح الى تشجيع الصناعة المحلية وتصديرها عموماً، والى التخصص في انتاج الصناعة النفطية وأيضاً الى زيادة تصنيع النفط (كمادة اولية) بدلاً من تصديره كمادة خام. وان مقدار العلاقة بين الضريبة الكمركية وتصدير منتجات النفط والغاز الطبيعي هو 0.8 أي كبيرة وبينها وبين القيمة المضافة 1.0 أي تامة، وهذا يعني أنها تزيد منهما بدرجة كبيرة وتامة.

4- إن تعريف الضريبة الكمركية للإمارات العربية المتحدة تشجع على تصدير منتجات صناعة النفط والغاز، وهذا يؤدي الى زيادة أكثر في القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي عن ما هو عليه في تصدير النفط الخام. وان مقدار العلاقة بين الضريبة الكمركية وتصدير منتجات النفط الخام والغاز الطبيعي 1.0 أي تامة وبينها وبين القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية هو 0.6 أي فوق المتوسط، وهذا معناه أنها تزيد منهما بدرجة تامة وفوق المتوسط.

5- إن التعريف الكمركية موضوعة بالشكل الذي يؤدي الى زيادة كفاءة الإنتاج والتوسع بالسوق الخارجية وزيادة مستوى المنافسة الدولية للمنتجات المحلية. وان مقدار العلاقة بين الضريبة

الكمركية وتصدير منتجات النفط المصفى هو 0.8 والطاقة التصميمية لتكرير النفط هو 0.8 وهذا يعني أنها تزيد منهما بدرجة كبيرة.

6- إن التعريفة الكمركية موضوعة بالشكل الذي يؤدي الى تحقيق مبدأ التخصص بالإنتاج لتوسيع السوق الخارجي لمنتجاتها المصدرة وللحصول على سلع مستوردة بالجودة المطلوبة وبأقل كلفة، أكثر مما هي موضوعة للمقابلة بالمثل أي للاستيراد من الدول المعنية بمقدار صادرات الإمارات العربية المتحدة لها.

7- إن التعريفة الكمركية موضوعة بالمقدار الذي يساهم في توجيه المستهلك المحلي للبضاعة الأجنبية المستوردة.

ثانياً توصيات البحث:

بناء على ما جاء في استنتاجات البحث السالفة الذكر نوصي بالاتي:

1- الإبقاء على الضريبة الكمركية على الصادرات والواردات من البضائع لكونها:

أ. تدعم الميزانية العامة لدولة الامارات العربية المتحدة.

ب- تدعم الصادرات المتزايدة على الإيرادات من البضائع وبالتالي تدعم تزايد الفائض في الميزان التجاري لدولة الامارات العربية المتحدة.

2- التأكيد على تخفيض الضريبة الكمركية على صادرات منتجات النفط و زيادتها على صادرات النفط الخام او تقليل تصديره مقابل زيادة تصدير منتجات النفط والغاز لكون ذلك يؤدي الى:

أ. التخصص بآنتاج الصناعة النفطية كتكرير او بتروكيمياويات لكون النفط الخام مادة اولية متوفرة بوفرة في الامارات العربية.

ب- زيادة القيمة المضافة وبالتالي الناتج المحلي الاجمالي من جراء تصدير منتجات النفط والغاز بقدر اكثر من زيادة القيمة المضافة وبالتالي الناتج المحلي الاجمالي من جراء تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي.

3- التاكيد على زيادة الطاقة التصميمية لتكرير النفط وصناعة البتروكيمياويات ودعم كفاءة تشغيلها "عن طريق تخفيض او الاعفاء من الضرائب الجمركية على استيراد اجهزة ومعدات وقطع غيار ومواد تشغيل تلك الصناعة" لان ذلك يؤدي الى توسيع تلك الصناعة ورفع انتاجيتها مما يؤدي الى توسيع السوق الخارجية ورفع مستوى المنافسة فيها.

4- التأكيد على ان التعريف الكمركية للامارات العربية المتحدة موضوعة بالشكل الذي يؤدي الى مبدأ التخصص بالانتاج الهادف الى توسيع السوق الخارجية لصادراتها من سلع، وحصولها على وارداتها من سلع بالجودة المطلوبة وبأقل تكلفة.

5- نؤكد على ان التعريف الكمركية محددة بالمقدار الذي يساهم في توجيه الاستهلاك المحلي للبضاعة الاجنبية المستوردة، لذا نرى لزيادة فاعلية هذه التعريف ان تخفض الضرائب الكمركية على استيراد الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية، وكذلك على المنتجات النباتية، ومنتجات صناعة الأغذية، وتعفى الادوية والتجهيزات الطبية إن لم تكن معفية. وبالمقابل ان تزيد الضريبة الكمركية على التبغ وبدائل التبغ المصنعة، وعلى الاسلحة والذخائر وأجزائها ولوازمها وعلى التحف الفنية وقطع للمجموعات وقطع أثرية لكونها ترفيهية غير ضرورية.

المصادر المصادر العربية:

- 2- العوامل، نائل عبد الحافظ، الادارة المالية العامة بين النظرية والتطبيق، ط 2، الجامعة الاردنية، عمان، 1990.
- 3- بدوى، عبد اللطيف، الميزانية الاولى في الاسلام، المكتب الفني للنشر، القاهرة، 1960.
- 4- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول 1997.
- 5- السيد الهواري، الادارة المالية، ج 1، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1984.
- 6- جريدة العرب، نافذة على العالم، سوريا والإمارات تقيمان منطقة تجارة حرة، عدد الأربعاء، 2000/3/15.
- 7- فوزي، عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1971.
- 8- العناني، حمدي أحمد، اقتصاديات المالية العامة، الدار المصرية اللبنانية، 1987.
- 9- التميمي، طاهر جاسم، المحتوى الاقتصادي والاجتماعي للضرائب، مجلة آفاق اقتصادية، اتحاد غرف تجارة وصناعة الإمارات العربية المتحدة، قسم البحوث والدراسات، المجلد 18، العدد 70، لسنة 1997.
- 10- ستانليك، مقدمة الاقتصاد الكلي، ط 3، ترجمة: محمد عزيز، فتحي ابو سدره، جامعة قار يونس، بنغازي، 1992.

- 11- الفيتوري، عطية المهدي، الاقتصاد الدولي، جامعة قار يونس، بنغازي، 1988.
- 12- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، النشرة الاحصائية ربع السنوية، العدد 2، المجلد 19، أبريل- يونيو 1999.

المصادر الأجنبية:

- 1- Hyman, N. David, The Economics of Governmental Activity, Holt, Rinehart, and Winston Inc, N. Y., 1972.
- 13- The United Nations, Statistics Division, Monthly Bulltain of Statistics, Vol. L III. No. 10, Oct. 1999.
- 14- The United Nations, International Trade Statistics Yearbook, 1997.

.....
.....
.....